



E/ECA/COE/35/3  
AU/STC/FMEPI/EXP/3(II)  
Distr.: General  
10 March 2016

Arabic  
Original: English

الاتحاد الأفريقي  
لجنة الخبراء  
الاجتماع الثاني

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
لجنة الخبراء  
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي  
الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط  
والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء  
المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء

أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

## مذكرة إعلامية

### الأطر العالمية والقارية وانعكاساتها على أفريقيا

#### السياق

١- على الرغم من التدني النسبي للأرقام المرجعية لأفريقيا مقارنة بغيرها من المناطق، فقد أحرزت القارة تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك نجاحها في إلحاق المزيد من الأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي وسد الفجوة الجنسانية في مجال القيد في المدارس الابتدائية وزيادة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية والحدّ من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أبرزت هذه الإنجازات أهمية التعهد بالتزامات وطنية وإقامة شراكات عالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية. وبوجه عام، سارت أفريقيا في عام ٢٠١٥ على الدرب الصحيح في مساعيها لتحقيق ثلاثة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية هي: الهدف ٢ المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي؛ والهدف ٣ المتعلق بتعزيز المساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة؛ والهدف ٦ المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى.<sup>١</sup>

٢ - ومع ذلك، كان التقدم الذي أحرزته أفريقيا في مجال الحد من الفقر بطيئاً إذا ما قورن بالتقدم الذي أحرزته المناطق النامية. فقد قللت أفريقيا، باستثناء شمال القارة، مستويات الفقر فيها من ٥٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ (انخفاض بنسبة ١٤,٣٣ في المائة)، وهو معدل يقل بكثير عن الهدف المتمثل في تقليل مستويات الفقر بنسبة ٢٨,٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وتتباين الجهود المبذولة على الصعيد القطري، حيث نجحت بعض البلدان في الحد من الفقر بمعدلات أسرع بكثير من غيرها. فقللت تونس ومصر وجنوب أفريقيا وبوتسوانا وغينيا وناميبيا وسوازيلند من الفقر فيها بمعدل يزيد على النصف (أكثر من ٥٠ في المائة) في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١١. واقترب عدد من البلدان كثيراً من تحقيق هذا الهدف خلال الفترة نفسها، فيما زادت معدلات الفقر في ثمانية بلدان.

٣- وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تطلعات أفريقيا إلى إحداث تحول هيكلية يشمل الجميع ويقوم على عملية تصنيع تكون السلع الأساسية قوامها لا تزال تطلعات غير ملبية في أغلبها. فعلى الصعيد الاقتصادي، يهيمن قطاعا الخدمات والزراعة على الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان الأفريقية، مع مساهمات هامشية من قطاع الصناعة التحويلية. ونتيجة لذلك، تعتمد غالبية الاقتصادات الأفريقية على المعونة وتتسم بعدم التنوع، مما يجعلها قليلة المناعة في مواجهة الصدمات ورغم أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان موجباً، إذ بلغ متوسطه نسبة ٥ في المائة، فإنه لا يزال دون مستوى السبعة في المائة المتفق عموماً على كونه ضرورياً للقضاء على الفقر المدقع. وعلاوة على ذلك، فإن سجل النمو الموجب يخفي وراءه الاستنفاد المستمر لقاعدة الموارد الطبيعية المقاس بمؤشر صافي الوفورات المعدلة.<sup>٢</sup>

٤- ومن الناحية الاجتماعية، وعلى الرغم من تحسن فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي والخدمات الصحية، لا تزال نوعية الخدمات المقدمة باعثاً على القلق كما يتبين

<sup>١</sup> Economic Commission for Africa, African Union, African Development Bank and United Nations Development Programme, *MDG Report 2015: Lessons Learned in Implementing the MDGs — Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals* (2015, Addis Ababa).

<sup>٢</sup> يساوي صافي الوفورات المعدلة صافي الوفورات الوطنية مضافاً إليه الإنفاق على التعليم ومطروحاً منه استنفاد الطاقة والمعادن وصافي استنفاد موارد الغابات فضلاً عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولا تشمل هذه السلسلة من البيانات الأضرار الناجمة عن انبعاثات الجسيمات. انظر: Economic Commission for Africa, United Nations Environment Programme, Food and agricultural Organization of the United Nations and Convention on Biological Diversity secretariat, *Managing Africa's Natural Resource Base for Sustainable Growth and Development: Sustainable Development Report on Africa IV* (2013, Addis Ababa).

<sup>٣</sup> انظر: Bartholomew Armah and others, *Structural Transformation for Inclusive Development in Africa: The Role of Active Government Policies (S2015, Society for International Development)*.

جزئياً من الارتفاع النسبي لمستويات وفيات الأمهات والأطفال المرتفعة نسبياً. وإلى جانب تدني سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، فإن هذه الخدمات تتسم بعدم التكافؤ بين الريف والحضر وبالتفاوت الكبير في الأداء بين شمال أفريقيا وباقي أنحاء القارة. ويُذكر علاوة على ذلك أن الإقصاء الاجتماعي لا يزال يشكل تحدياً إذ ينعكس في مستويات مرتفعة، وإن كانت متناقصة، من أوجه عدم المساواة المكانية والأفقية في توليد الدخل وفي إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية<sup>٣</sup>. ويضاف إلى هذه التحديات ضعفُ مناعة القارة في مواجهة تزايد حدة الخطر والإجهاد اللذين تعاني منهما البيئة بفعل تغير المناخ.

٥- وهكذا فإن ما لم ينجز من الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا يتمحور حول المسائل التالية: تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية؛ وتضييق الفجوة الناجمة عن أوجه عدم المساواة؛ وتعزيز اقتصادات البلدان الأفريقية لكي تتمكن من خلق فرص العمل بما في ذلك عن طريق إحداث تحول هيكلي وتحقيق تنمية صناعية؛ وتحسين القدرات وإمكانية الصمود في وجه المخاطر البيئية، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغير المناخ.

٦- وانطلاقاً من هذه الخلفية تم في عام ٢٠١٥ اعتماد كلٍّ من خطة عام ٢٠٦٣ (الإطار القاري للتنمية)، وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (الخطة العالمية للتنمية)، وخطة عمل أديس أبابا (التي تدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠).

٧- ويذكر أن خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة) تشكلان معاً، إطار الاستجابة العالمية للتحديات الجوهرية التي يواجهها العالم اليوم، وتؤذنان ببدء عملية انتقالية ذات شقين: الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة للعالم؛ والانتقال من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) إلى خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر المتصلة بها بالنسبة للقارة. وتقتضي عمليتا الانتقال كليهما تنسيقاً فعالاً من أجل ضمان الاتساق في التنفيذ والمتابعة والاستعراض.

## الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية

٨- حشدت الأهداف الإنمائية للألفية جهود المجتمع الدولي وموارده حول مجموعة أساسية من القضايا العالمية تشمل الفقر، والجوع، وانتشار فيروس نقص المناعة

<sup>٤</sup> خطة عام ٢٠٦٣ هي إطار لنحويل أفريقيا مدته 50 عاماً يُنفذ من خلال خمس خطط للتنفيذ يستغرق كل منها عشر سنوات ويغطي أولها الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣.

<sup>٥</sup> خطة عام ٢٠٣٠ هي محاولة للتصدي للأبعاد العالمية للتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا. ويعني ذلك بالتالي أن أهداف التنمية المستدامة يمكن اعتبارها مجموعة فرعية من أهداف خطة عام ٢٠٦٣، بما أنها سُئفد على مدى 15 عاماً تنتهي في عام ٢٠٣٠.

البشرية/الإيدز، وصحة الأم والطفل. وعلى مدى ١٥ عاماً، شهد العالم تراجعاً غير مسبوق في مستويات الفقر، وانخفاضاً كبيراً في وفيات الأمهات والأطفال، وتحسناً في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وانحساراً في معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية. وبصرف النظر عن أداء البلدان الأفريقية، فإن الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية لا تُقدّر بثمن.

### قياس الجهود المبذولة

٩- عند تقييم أداء البلدان فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، كثيراً ما تُغفل الحالة التي كانت عليها البلدان في مستهل العملية وتأثيرها على طابع ووتيرة التقدم الذي يحرزه أولاً يحرزه كل بلد في تحقيق الغايات. وفيما يتعلق بالبلدان الأفريقية خصوصاً، التي كانت الأبعد عن الغايات المرجوة عند بدء المسيرة، من شأن التركيز حصراً على إخفاق هذه البلدان في تحقيق الغايات المنشودة أن يبخس الجهود الكبيرة التي بذلتها والتقدم المحرز مقارنةً بالأوضاع الأصلية. فمعيار تقييم الأداء ينبغي في حقيقة الأمر أن لا يتمثل فقط في قياس الاقتراب من تحقيق غايةٍ ما، بل يأخذ في الاعتبار أيضاً وتيرة التقدم المحرز مقارنةً بخطوط الأساس القطرية.

### عرض الرسائل وأساليب الاتصال

١٠- أبرزت تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أهمية الاتصال والمتابعة. فالاتصال الفعال على الصعيد الوطنية والقارية والعالمية، بما في ذلك من خلال الإبلاغ على المستويين الإقليمي والوطني، يحشد جهود المجتمع المدني ويساعد على إبقاء الحكومات تحت ضغط المنافسة من أجل الوفاء بالموثيق الاجتماعية. فالبلدان ذات الأداء الجيد تشجع دون قصد مثيلاتها من ذوات الأداء الأضعف من خلال إذكاء روح المنافسة الإيجابية.

### الطلب على البيانات

١١- كانت احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية من البيانات كبيرةً أثناء مرحلة التنفيذ، ولم يدر في خلد الكثيرين أن الحكومات ستكون قادرة على تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف والغايات والمؤشرات. غير أن توافر حسن النية لدى الحكومات في سعيها لإبراز النتائج المحققة ولدى الجهات صاحبة المصلحة في سعيها لتتبع الأداء كان دوماً حافزاً للطلب على البيانات، وهو ما شجع بدوره الحكومات وشركاء التنمية على الاستثمار في مجال جمع ونشر البيانات.

## الخدمات الاجتماعية: الموازنة بين إتاحة سبل الحصول على الخدمات من ناحية وجودتها من ناحية أخرى

١٢- أفضت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحسن كبير في فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الابتدائي، والصحة، والمياه، ومرافق الصرف الصحي. بيد أن هذه الأهداف برهنت أيضا على أن زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية دون أن يرافقها استثمارٌ في الهياكل الأساسية وفي مهارات مقدمي الخدمات يمكن أن ينتقص من جودة الخدمات. فقد زاد الالتحاق بالمدارس الابتدائية على سبيل المثال زيادة كبيرة، غير أن ثلث التلاميذ يتسربون من المدارس كما أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في أفريقيا تقل عن المتوسط العالمي، وهو ما يعكس جزئيا وجود معوقات تتعلق بجودة تقديم الخدمات.

١٣- ولم يحقق سوى ثلاثة بلدان أفريقية هي (إريتريا وغينيا الاستوائية وكابو فيردي) الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض وفيات الأمهات بنسبة ٧٥ في المائة أو أكثر. وهذا الأداء المتدني يمكن أن يعزى جزئيا إلى محدودية القدرة على الاستعانة بقبالات ماهرات في أفريقيا. ويُقدر أن ٦٨ في المائة من سكان القارة في المتوسط يمكنهم الاستعانة بقبالات ماهرات، وذلك مقارنةً بنسبة تبلغ في المتوسط ٧٩ في المائة في جنوب شرق آسيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات أخرى، ٢٠١٥).

## التصدي لأسباب التخلف

١٤- كشفت الأهداف الإنمائية للألفية عيوب التركيز الحصري على التدخلات الاجتماعية دون التصدي لأبعاد التخلف الأخرى. فالتركيز المحدود على الأسباب الاقتصادية والبيئية للتخلف، مثل الاعتماد على السلع الأساسية الأولية وضعف الهياكل الأساسية ومحدودية القدرة على الابتكار العلمي والتكنولوجي، أفقدت هذه المبادرة مناعتها في مواجهة الصدمات والانتكاسات وجعلتها تعتمد اعتمادا مفرطا على المعونة مما أفقدها مقومات الاستدامة.

## تزويد واضعي السياسات بوسائل للتنفيذ

١٥- أدت الأهداف الإنمائية للألفية أيضا إلى رفع مستوى الوعي بضرورة استناد الخطط العالمية إلى وسائل تنفيذ موثوقة. ففي غياب مثل هذه الترتيبات المؤسسية، تضعف المساءلة ويتعرض التنفيذ لمخاطر نقص الموارد.

## الخروج من الجزر المنعزلة والاستفادة من أوجه التآزر

١٦- برهنت التجارب القطرية على أن النهج المنعزلة لا يمكن أن تؤدي إلى النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى أوجه التآزر القائمة بين الأهداف، فإن أحد أهم الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية يتمثل في أن التركيز على مبادرات التنمية التي تنطوي على أكبر قدر من الأثر التعاقبي يضاعف الأثر المنشود.

١٧- وفي هذا السياق، فإن إعطاء الأولوية للتدخلات المنخفضة التكلفة والفعالة التي تركز على الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر بمن في ذلك النساء وسكان الريف يمكن أن تؤدي إلى إحراز تقدم في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٦٣: قضايا التحول الهيكلي في أفريقيا وتحدياته وفرصه

١٨- تشير آخر المستجدات على الصعيدين العالمي والإقليمي إلى توافر بيئة تدعم التنمية المستدامة في أفريقيا بشكل متزايد. فعلى الصعيد العالمي، دفعت خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا المجتمع الدولي إلى إبداء المزيد من الالتزام بمجموعة من التدخلات العالمية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وبالمثل، ساهمت الاتفاقات التي جرى التوصل إليها خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في زيادة الوعي بشأن المضار البيئية الناجمة عن مسار النمو العالمي الراهن وحشد المجتمع الدولي حول مجموعة من التدابير الملموسة التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ ومن ثم دعم برنامج التحول الهيكلي في القارة.

## القضايا والنتائج الرئيسية لخطة عمل أديس أبابا

١٩- حدد الموقعون على خطة عمل أديس أبابا المهمة المنوطة بهم في ثلاثة أبعاد هي: متابعة الالتزامات التي قُطعت وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتريري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية؛ وزيادة تعزيز إطار تمويل التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتنشيط وتوطيد عملية متابعة تمويل التنمية لضمان تنفيذ واستعراض الإجراءات والالتزامات في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة وشاملة وشفافة (انظر الفقرة ٢ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩). وقد استغرقت المفاوضات الحكومية الدولية التي سبقت اعتماد خطة عمل أديس أبابا وقتاً طويلاً، وشهدت اختلافاً في الآراء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حول المسائل الرئيسية التالية: التدابير المناسبة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛ وكيفية زيادة تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية؛ والتدابير الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛ وكيفية معالجة الفجوة الماثلة في تمويل الهياكل الأساسية، بما في ذلك الهياكل

الأساسية ذات الصلة بالطاقة؛ والتدابير الرامية إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية؛ والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة وزيادة هذا النوع من المساعدة ولا سيما لفائدة أقل البلدان نمواً؛ وفصل المساعدة الإنمائية الرسمية عن التمويل المتعلق بالمناخ؛ وتعزيز الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، وفي إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي.

٢٠- وتحتوي خطة عمل أديس أبابا على عدد من الالتزامات الملموسة الرئيسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لأفريقيا. ومن بين هذه الالتزامات هناك أربعة (تتعلق بالطاقة، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتحويلات المالية، وآلية تيسير التكنولوجيا) لها غايات وأطر زمنية محددة، مما يتيح متابعتها بشكل فعال. وثمة ١٢ التزاماً فضفاضاً تمثل كل منها يكاد يخلو من الأطر الزمنية. وهناك أيضاً مسألتان هامتان بالنسبة لأفريقيا (هما الضرائب والمساعدة الإنمائية الرسمية) جاء تناولهما دون مستوى التوقعات من حيث نطاق الالتزامات ومستواها؛ كما أن هناك مسألتان رئيسيتان أخريان (تخصير المساعدة الإنمائية الرسمية، ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة) لم تتناولهما الوثيقة.

### النتائج المحددة التي تهتم أفريقيا

دعم الشركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات الأفريقية الرئيسية

٢١- أعرب الموقعون على خطة عمل أديس أبابا عن دعمهم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر المتصلة بها. وعلاوة على ذلك، أحاطوا علماً ببرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في سياق تقديم الدعم إلى البلدان من أجل ترجمة الخطط إلى مشاريع محددة عبر مراحل إعدادها، وتنفيذها، وإجراء دراسات الجدوى الخاصة بها والتفاوض على عقودها أياً كان مستوى تعقيدها وإدارتها (المرجع نفسه، الفقرتان ٨ و٤٧).

٢٢- وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، التزم الموقعون بدعم مبادرات من قبيل مبادرة السور الأخضر العظيم التي أطلقها الاتحاد الأفريقي بهدف النهوض بالجهود الرامية إلى حفظ النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيلها إلى حالتها الأولى، ورحبوا برؤية النيباد لمستقبل الطاقة في أفريقيا، والتزموا بتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة ومضاعفة المعدل العالمي لكفاءة الطاقة وحفظها، بهدف كفاءة تعميم الحصول على خدمات طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة وحديثة ومستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٩ و٦٣).

### دعم آليات تيسير التكنولوجيا

٢٣- قرر الموقعون على خطة عمل أديس أبابا إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا وإطلاقها أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. كما قرروا أن تستند آلية تيسير التكنولوجيا إلى التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين الممثلين في الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وهيئات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، وأن تتألف الآلية من فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ ومنتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ ومنبر إلكتروني (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٣). بيد أن تقدم الدعم إلى مصرف التكنولوجيا المقترح إنشاؤه لفائدة أقل البلدان نموا يبقى رهنا بالنتائج والتوصيات التي يتوصل إليها فريق العمل الذي شكله الأمين العام لتناول هذه المسألة.

### الحد من التدفقات المالية غير المشروعة

٢٤- أعرب الموقعون على خطة عمل أديس أبابا عن نيتهم تقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣). وتشمل التدابير الرامية إلى تحقيق هذا الهدف تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي من أجل مكافحة التهرب الضريبي. ويمكن في حالة أفريقيا استخدام التقديرات المنبثقة عن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع كخط أساس يُستند إليه في المتابعة. بيد أن الافتقار إلى آلية تتبع مؤسسية يجعل متابعة التقدم المحرز بشأن هذه المسألة أمرا عسيراً. وعلاوة على ذلك، يطرح إحجام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن الاضطلاع بمسؤولية تتبع هذه التدفقات ونشر المعلومات عنها إشكالية. وينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مشروعها المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، في تولى تلك المسؤولية نيابة عن أفريقيا.

### الفشل في رفع مستوى لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمسائل الضريبية

٢٥- بالرغم من الجهود التي بذلتها مجموعة ال ٧٧ والصين من أجل التشجيع على توسيع مشاركة الدول في عملية وضع القواعد الضريبية الدولية، لم يجر رفع مستوى لجنة خبراء الأمم المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية. ورغبة في التوصل إلى حل توافقي، سيجري تعزيز اللجنة من خلال زيادة تواتر اجتماعاتها إلى دورتين في السنة، مدة كل منهما أربعة أيام عمل؛ وتكثيف مشاركة اللجنة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الاجتماع الخاص بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بغية تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية (المرجع نفسه، الفقرة

٢٩). وفيما يتعلق بالتهرب الضريبي وتجنب الضرائب، تعهد الموقعون بعدد من الالتزامات دون تحديد غايات أو وضع جداول زمنية. فقد تعهدوا على سبيل المثال بضمان قيام جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي تضطلع فيها تلك الشركات بنشاط اقتصادي وتولد قيمة، وفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والدولية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣).

#### خفض تكلفة التحويلات المالية والتأكيد على الدور الإيجابي للمهاجرين

٢٦- التزم الموقعون على خطة عمل أديس أبابا بخفض متوسط تكلفة التحويلات المالية بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحول، وضمان ألا تتجاوز تكلفة التحويلات المالية نسبة ٥ في المائة في ممرات التحويل ذات التكلفة الباهظة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٠). ومن المرجح أن يزيد هذا المقترح من تدفق التحويلات المالية إلى البلدان النامية. ويُذكر علاوة على ذلك أن وضع إطار زمني محدد لهذا الهدف يجعل متابعة تنفيذه أمراً ممكناً.

#### دعم تطوير الهياكل الأساسية والتصنيع الشامل والمستدام للجميع

٢٧- تعهد الموقعون بإنشاء منتدى عالمي يُعنى بسد فجوة الهياكل الأساسية من خلال التنسيق وكفالة تحقيق الاتساق فيما بين مبادرات الهياكل الأساسية القائمة. غير أن عدم تحديد إطار زمني لتفعيل هذه المبادرة يشكل تحدياً يعوق عملية المتابعة. ويضاف إلى ذلك أنه لم يتضح بعد ما إذا كان الدور التنسيقي الذي يقوم به المنتدى سيكفي لسد الفجوة في الهياكل الأساسية (المرجع نفسه، الفقرة ١٤). كما التزم الموقعون بتوظيف الاستثمارات في تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة للجميع كوسيلة لحفز النمو والعمالة. ولم يجرِ التعهد بتخصيص موارد محددة لتنفيذ هذا الالتزام.

#### الالتزام بتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وجودتها

#### القضاء على الفقر وضمان الحق في التنمية

٢٨- قطع الموقعون التزاماً بالقضاء على الفقر وعدم الاكتفاء بالقضاء على الفقر المدقع فقط، وهو ما يُعتبر انتصاراً للبلدان النامية التي اعترضت على اعتماد الهدف الأخير باعتباره التزاماً غير طموح بما فيه الكفاية. والتزم الموقعون باحترام الحق في التنمية على النحو الذي اقترحتته مجموعة الـ ٧٧ (المرجع نفسه، الفقرة ١).

## تحسين سبل الحصول على الحماية الاجتماعية

٢٩- التزم الموقعون بدعم توفير نُظم وتدابير للحماية الاجتماعية للجميع تكون مستدامة من الناحية المالية وملائمة للظروف الوطنية، مع التركيز بصفة خاصة على أفقر فئات المجتمع وأشدّها ضعفاً، وتحقيق ذلك من خلال استكشاف طرائق تمويل متماسكة لحشد موارد إضافية (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). ولا يرتبط هذا الالتزام بإطار زمني.

## القضاء على الجوع وسوء التغذية

٣٠- يهدف إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية، التزم الموقعون بتشجيع زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة في مجالات تمويل البحوث والهياكل الأساسية والمبادرات المراعية لمصالح الفقراء (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). وستستهدف مبادرات الأمن الغذائي أصحاب الأملاك الصغيرة والمزارعات من النساء فضلا عن التعاونيات وشبكات المزارعين.

## تعزيز التعليم

٣١- التزم الموقعون بتحسين المرافق التعليمية التي تراعي الاعتبارات المتصلة بالطفل وبالإعاقة والاعتبارات الجنسانية، وزيادة النسبة المتوية للمدرسين المؤهلين في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، ولاسيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (المرجع نفسه، الفقرة ٧٨). ولم تُحدد لهذا الالتزام موارد أو أطر زمنية محددة.

## تحسين مستوى الإلمام بالأمور المالية وتعميم الخدمات المالية

٣٢- دعا الموقعون الشركاء إلى العمل على تحسين الإلمام بالأمور المالية وتعميم الخدمات المالية للجميع، بسبل منها اعتماد أو استعراض استراتيجيات تعميم الخدمات المالية بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين وإدماج تعميم الخدمات المالية ضمن أهداف السياسة العامة في النظام المالي (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩).

## الالتزام بتحسين الإطار السياساتي للمساعدة الإنمائية الرسمية

٣٣- اكتفى شركاء التنمية بإعادة تأكيد التزاماتهم القائمة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزامهم بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لها وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. وباستثناء الاتحاد الأوروبي، لم يحدد أي من شركاء التنمية أطراً زمنية لهذا الهدف. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، ويتعهد على نحو جماعي بتلبية هدف تخصيص

نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً في الأجل القصير وتلبية هدف تخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٥١). وي طرح الإطار الزمني الأخير إشكالية واضحة إذ أن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً سيتوقف على توقيت سداد المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٤- ورغم عدم تحديد أطر زمنية للالتزامات في هذا المجال، ثمة التزام سياسي لتحسين فعالية المعونة وإمكانية التنوُّع بها عن طريق تزويد البلدان النامية بمعلومات إرشادية منتظمة ومناسبة التوقيت بشأن الدعم المقرر تقديمه في الأجل المتوسط (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧).

#### تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً

٣٥- أقر الموقعون بأهمية مواصلة تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً التي هي في طور الخروج من هذه الفئة (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٢ و ٧٣).

#### المنحى التراجعي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً

٣٦- ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً تتراجع طوال السنوات الأخيرة. وفي حين التزم شركاء التنمية بعكس اتجاه التراجع إلا أنهم لم يحدوا إطاراً زمنياً إرشادياً لذلك. وعلاوة على ذلك وخلافاً للمقترح المقدم من أقل البلدان نمواً، لا يوجد التزام صارم بتخصيص نسبة ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تلك الفئة من البلدان. واكتفى الموقعون بالإعراب عن ارتياحهم إزاء أولئك الذين يخصصون ٥٠ في المائة على الأقل من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢).

#### تعزيز القدرة على التجارة

٣٧- التزم الموقعون بدعم بناء القدرات بسبل منها القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، خاصة تلك الموجهة إلى أقل البلدان نمواً، وذلك حتى يتسنى لها الاستفادة من الفرص المتاحة في التجارة الدولية واتفاقيات الاستثمار (المرجع نفسه، الفقرة ٩١).

#### فصل المساعدة الإنمائية الرسمية عن التمويل المتعلق بالمناخ

٣٨- دعت البلدان النامية أثناء العملية الحكومية الدولية إلى فصل التمويل المتعلق بالمناخ عن المساعدة الإنمائية الرسمية. ودفعت بأن التمويل المتعلق بالمناخ يُعتبر، على النقيض من المساعدة الإنمائية الرسمية، التزاماً يقع على كاهل البلدان المتقدمة نظراً لمساهمتها

بدرجة كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة. ومع ذلك لم تخضع للمناقشة في خطة عمل أديس أبابا مسألة الحساب المزدوج لتمويل المناخ باعتباره جزءاً من المساعدة الإنمائية الرسمية.

#### المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة

٣٩- دعت مجموعة ال ٧٧ والصين إلى تطبيق أوسع نطاقاً لمفهوم المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ودفعت المجموعة والصين بأن هذا المفهوم ينبغي ألا يُقصر على البعد البيئي للتنمية المستدامة، خاصة وأن نداءً وُجِه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢ يدعو إلى تعريف متعدد الأبعاد للاستدامة يشمل البعدين الاقتصادي والاجتماعي. وتترتب على اتخاذ المجموعة هذا الموقف ضرورة أن ترهّن مساهمات البلدان بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا بمستويات التنمية فيها وبقدرتها على توفير القدرات والموارد. أما البلدان المتقدمة النمو، فقد نادى بمفهوم لتقاسم المسؤوليات قائم على فكرة أن العالم قد تغير إلى حد بعيد وأن المفهوم التقليدي الذي يقول بوجود فجوة بين الشمال والجنوب لم يعد يمثل واقع الحال.

٤٠- ولم تتناول خطة عمل أديس أبابا مفهوم المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة إلا في سياق الاستدامة البيئية، وهو تناول لا يرقى إلى مقترح مجموعة ال ٧٧ والصين الداعي إلى إدماج هذا المبدأ في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة كافة.

#### تقديم الدعم من أجل تخفيف عبء الديون

٤١- شجع الموقعون المبادرات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل وتقديم المساعدة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة لتخفيف عبء ديونها وذلك استناداً إلى الظروف الخاصة بكل منها. وذكر الموقعون أنه يمكنهم بحث مبادرات لدعم البلدان من خارج فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تطبق سياسات اقتصادية سليمة على أساس كل حالة على حدة وذلك لتمكينها من التصدي لمسألة القدرة على تحمل الديون. كما شجع الموقعون على النظر في اتخاذ المزيد من تدابير تخفيف أعباء الديون لفائدة البلدان المتضررة من الصدمات من قبيل فيروس الإيبولا والنظر في استحداث أدوات مالية جديدة لفائدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من الإجهاد جراء تحمل أعباء الديون (المرجع نفسه، الفقرتان ٩٤ و ١٠٢).

## التعاون بين بلدان الجنوب

٤٢- أعربت البلدان النامية عن قلقها إزاء موقف البلدان المتقدمة المتمثل في مساواة المساعدة الإنمائية الرسمية بالتعاون بين بلدان الجنوب. ورأت مجموعة الـ٧٧ والصين أن التعاون بين بلدان الجنوب، خلافا للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تنطوي على التزامات وتعهدات محددة، هو مسألة طوعية محضة تقوم على التضامن وتختلف بالتالي اختلافاً جوهرياً عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي خطة عمل أديس أبابا هناك إقرار بالطابع المتميز للتعاون بين بلدان الجنوب.

٤٣- وباختصار، تشكل خطة عمل أديس أبابا، على الرغم مما يعترها من قصور، مساهمةً مهمةً في تنمية أفريقيا، لا سيما في مجالات التكنولوجيا والتدفقات المالية غير المشروعة والطاقة والتحويلات النقدية. بيد أن المشكلات تكمن في التفاصيل ذلك أنه لم يتحقق كثير من الوعود التي قُطعت في الماضي. وعليه فإن الوفاء بالالتزامات المتصلة بالخطة سوف يتطلب وجود آلية متابعة قوية معززة تستند إلى وضع أهداف إقليمية ووطنية وجدول زمنية لتتبع التقدم المحرز، وبخاصة فيما يتعلق بإعلانات النوايا بشكل عام. ويُذكر على سبيل المثال أنه بالنظر إلى وجود تقديرات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، فمن الممكن استخدامها كأساس لتتبع التقدم المحرز. غير أن الاستناد إلى تقديرات الأساس يتطلب توفير الموارد وتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية. وبالنسبة إلى مجال الضرائب البالغ الأهمية، وفي ظل عدم وجود تعهدات جديدة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، سوف يتحتم على البلدان الأفريقية مواصلة العمل مع شركاء التنمية من أجل تعزيز قدراتها في مجال إدارة الضرائب وكبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة نحو الخارج.

## القضايا والنتائج الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤٤- اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ المقترح المقدم من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ورغم اتخاذ الجمعية هذا القرار، أبرزت المفاوضات الحكومية الدولية عدداً من القضايا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر أدناه).

## طرائق وضع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

٤٥- سعياً لضمان المشاركة الواسعة للدول الأعضاء في وضع المؤشرات، جرى إنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ويضم الفريق ممثلين عن ٢٨ بلداً. ومن ضمن أعضائه سبعة بلدان أفريقية تمثل المناطق دون الإقليمية الخمس (أوغندا، وبوتسوانا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وكابو فيردي، والكاميرون). ويشارك في الفريق بصفة مراقب ممثلون عن اللجان الإقليمية

والوكالات الإقليمية والدولية، بما فيها تلك المسؤولة عن الإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بهدف تقديم ما يلزم من مشورة فنية ودعم عند الاقتضاء.

٤٦- وصُنفت المؤشرات في ثلاث فئات: فئة المؤشرات التي تتوفر بيانات بشأنها مع وجود منهجية دولية راسخة لجمع البيانات؛ وتلك التي تتوفر بيانات بشأنها ولكن دون وجود منهجية راسخة لجمع البيانات؛ وأخيراً المؤشرات التي تفتقر إلى البيانات وإلى منهجية جمع البيانات. وسوف توضع قاعدة بيانات عالمية لأهداف التنمية المستدامة كما هو الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، مما يتيح المقارنة بين البلدان والإبلاغ على الصعيد العالمي عن التقدم المحرز.

### محتوى الإعلان السياسي

٤٧- يتضمن المقترح المقدم من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مقدمته إشارات إلى عدة قضايا تعتبرها بعض الدول الأعضاء مثيرةً للجدل. فمثلاً هناك إشارة إلى ضرورة إزالة التحديات التي تعاني منها الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي وضرورة تجنب الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات أحادية الجانب على نحو يشكل انتهاكاً للقانون الدولي (أنظر الوثيقة A/68/970، الجزء رابعاً، الفقرة ١٥). وقد أصرت مجموعة الـ ٧٧ والصين على إدراج مقترح الفريق العامل المفتوح العضوية في الجزء المتعلق بالإعلان السياسي من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لكن الدول المتقدمة النمو اعترضت على هذا الرأي، مما أسهم في إطالة أمد المفاوضات. وفي نهاية المطاف، أبقى النص المتفق عليه الإشارة إلى إزالة العقبات التي تحول دون تمام أعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الراضحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي (انظر الفقرة ٣٥ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠). كما احتفظ النص بالعبارات التي تحث البلدان على الامتناع عن سن وتطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠).

### العلاقة بين خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٨- تمحورت الخلافات الرئيسية حول الكيفية التي ينبغي أن تنعكس بها خطة عمل أديس أبابا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وما إذا كان ينبغي أن تشكل خطة عمل أديس أبابا وسيلة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي قرار الجمعية العامة ١/٧٠ أقرت الدول بأن خطة عمل أديس أبابا جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبأن تنفيذها تنفيذاً كاملاً يكتسي أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بإدراج خطة عمل أديس أبابا في وثيقة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نظرت المناقشات الحكومية الدولية في ثلاثة خيارات هي وضع خطة عمل أديس أبابا في مرفق، أو دمجها بالكامل في الجزء المخصص لوسائل التنفيذ، أو الإشارة

إليها في النص. وكان الحل التوفيقى هو الإشارة إليها كحاشية (المرجع نفسه، الحاشية ١٠).

### ربط عملية متابعة المؤتمر الثالث لتمويل التنمية بعملية ما بعد عام ٢٠١٥

٤٩ - جرت مناقشات تناولت ما إذا كان ينبغي فصل آلية متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن عملية متابعة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أو دمجها معها. وأعرب عدد من البلدان عن قلقه من أن من شأن ذلك أن يثقل كاهل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بتكليفه بمهمة رصد العمليتين.

٥٠ - اعترضت مجموعة ال ٧٧ والصين على إنشاء آلية متابعة متكاملة على أساس أن من شأن ذلك أن يثقل المناقشات ويقلل بالتالي من تركيزها. وأعربت الدول عن مخاوفها من أن لا يتوفر للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو الهيئة العالمية المعنية بالإشراف على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ما يكفي من الوقت لإجراء مداولاته. ولتبيد هذه المخاوف، طلبت بعض البلدان زيادة تواتر اجتماعات المنتدى ومدتها.

٥١ - ووافقت الدول على عملية متابعة متعددة الجهات صاحبة المصلحة ومتعددة المستويات بحيث يتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى توجيهها. كما وافقت على فصل مسارات المتابعة ولكن مع توحيد العمليات ذات الصلة بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. على مستوى المنتدى الرفيع المستوى. وتقرر أن تتولى البلدان زمام عملية المتابعة وتقودها بشكل طوعي مع تكليف للجان الإقليمية بدورهم في هذا الإطار.

٥٢ - ويهدف توحيد عمليتي المتابعة إلى تعزيز التنسيق وتجنب الازدواجية. وسوف تستخدم آلية متابعة نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الترتيبات المؤسسية القائمة، بما في ذلك عقد منتدى سنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعني بتمويل التنمية؛ وتخصيص أربعة من أيام مداولات المنتدى الخمسة لاستعراض نتائج عملية تمويل التنمية، علاوة على وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يستخدم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بدوره نتائج هذه المنتديات في مداولات عملية المتابعة لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣ - وسوف تعقد اجتماعات الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، وهو إحدى الآليات القائمة التابعة للجمعية العامة، عقب اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وبرعاية الجمعية العامة لضمان الاستفادة من أوجه التآزر بين المسارين. وعلاوة على ذلك، أوصى الموقعون على برنامج عمل أديس أبابا بإنشاء فرقة

عمل مشتركة بين الوكالات تضم عدة جهات منها كيانات الأمم المتحدة، من أجل تقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

٥٤- وفيما يتعلق بمسار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قُدمت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مقترحات من أجل استعراض التقارير الموجزة المقدمة من آليات المساءلة القائمة التي تتعامل مع مختلف الأبعاد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما يمكن أن يساهم التقرير العالمي للتنمية المستدامة بمدخلات تستخدم في عملية الاستعراض. وتشمل المقترحات الأخرى تقسيم الأهداف إلى مجموعات حسب موضوعها من أجل تبسيط عملية المتابعة. وثمة صيغة مغايرة لهذا تقضي بأن يركز المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشكل عام على أبعاد الاستدامة الثلاثة عوضاً عن استعراض كل واحد من الأهداف والغايات.

### التدقيق الفني للأهداف الواردة في مقترح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة

٥٥- تمحور النقاش حول ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في الأهداف الواردة في المقترح المقدم من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وكانت مجموعة الـ ٧٧ والصين، باستثناء أقل البلدان نمواً، تعارض هذه الفكرة بشكل عام، في حين دعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى متقدمة النمو إلى "تعديل الأهداف بصورة طفيفة" بغرض مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية القائمة. وأيدت أقل البلدان نمواً إعادة النظر في الهدف ١٧-٢ لمواءمته مع برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الذي يدعو إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من ٠,٢٠ إلى ٠,٢٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي عوضاً عن النسبة المتزاوجة بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة الواردة في خطة ٢٠٣٠. وحظي هدف واحد تحديداً (هو الهدف ١٤-ج) يتعلق بقانون البحار باهتمام خاص، حيث رأت بعض الدول الأعضاء أن الهدف لا داعي لذكره لأنها ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي نهاية المطاف، جرى تعديل عدد من الأهداف للاستعاضة عن الأهداف غير المحددة بـقيم معلومة أو مواءمتها مع أهداف متفق عليها دولياً. وفي معظم الحالات تمثل الحل التوفيق في استبدال الأهداف غير المحددة القيمة بعبارة "تحقيق زيادة كبيرة".

### التعريف بخطة ما بعد عام ٢٠١٥

٥٦- جرى بالإجماع تأييد مبدأ التعريف القوي بأهداف التنمية المستدامة بغية تعزيز الوعي واستقطاب الدعم. ومع ذلك، حدث تباين في الآراء بشأن كيفية إنجاز هذا العمل. فقد كانت البلدان المتقدمة تؤيد تركيز الرسائل على العناصر الستة الواردة في التقرير

التوليقي للأمم العام المعنون ” الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر، وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض ٢٠٣٠“ (A/69/700). وأيدت مجموعة الـ ٧٧ والصين توجيه رسائل تتمحور حول المفاهيم المتصلة بالشعوب والرخاء وكوكب الأرض (وهي العناصر الثلاثة للاستدامة)، علاوة على الشراكات (التي هي وسيلة التنفيذ).

### خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر

٥٧- خطة عام ٢٠٦٣، التي حلت محل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، هي إطار للتنمية الطويلة الأجل يرمي إلى بناء أفريقيا متكاملة ومزدهرة تعيش في سلام يتولى مواطنوها زمام أمورها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية.

٥٨- وتعود جذور خطة عام ٢٠٦٣ إلى الاحتفال في عام ٢٠١٣ بالذكرى الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، حيث جدد رؤساء الدول الأفريقية في هذه المناسبة تعهدهم بالسعي إلى تحقيق رؤية أفريقية. وكُلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تقوم، بدعم من وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوضع رؤية طويلة الأجل تستند إلى نهج قائم على الشعوب.

٥٩- وتتألف خطة عام ٢٠٦٣ من ثلاثة عناصر رئيسية هي الرؤية وإطار التحول وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى. وترتكز الخطة إلى سبعة تطلعات يدعم كل منها ما يتناسب من أهداف وأولويات واستراتيجيات. وهناك ٢٠ هدفاً في الوقت الراهن تنطبق على خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى. ولضمان التنفيذ الفعال، جرى تقسيم الخطة إلى خمس فترات تنفيذ مدة كل منها عشر سنوات، تغطي الأولى الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣. والأسس التي تقوم عليها خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى هي: القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ورؤية الاتحاد الأفريقي، والمجالات الثمانية ذات الأولوية الواردة في الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين، والتطلعات الأفريقية لعام ٢٠٦٣ (التي جرى تحديدها من خلال عملية تشاورية) والأطر الإقليمية والقارية، والخطط والرؤى الوطنية.

٦٠- وجرى تحديد أهداف وغايات خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى على أساس معايير منها: التوجيهات الصادرة عن مؤتمر الاتحاد عبر مقرراته؛ والأفكار المستقاة من أولويات التنمية للدول والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ التوجه العام للأطر القارية القائمة؛ والمشاريع والبرامج الرئيسية الواردة في خطة عام ٢٠٦٣.

<sup>1</sup>African Union Commission, *Agenda 2063: The Africa We Want – First Ten-year Implementation Plan 2013 - 2023*  
[http://agenda2063.au.int/en/sites/default/files/Agenda%202063%20Final%20revised%20First%20Ten%20Year%20Implementation%20Plan%2012%2010%2015\\_0.pdf](http://agenda2063.au.int/en/sites/default/files/Agenda%202063%20Final%20revised%20First%20Ten%20Year%20Implementation%20Plan%2012%2010%2015_0.pdf)

٦١- وثمة تداخل كبير بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. فكلتاها تتسمان بالشمول وتستندان إلى عملية تشاورية واسعة النطاق وتطمحان إلى تحقيق تطلعات مشتركة تتعلق بالتحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، تهدف كلتا الخطتين إلى تحسين الأحوال المعيشية من خلال عملية نمو شاملة ومستدامة. ويركز الهدف ١ من خطة عام ٢٠٦٣ على توفير مستوى معيشي عال ونوعية حياة جيدة وتحقيق الرفاه للجميع. وبالمثل، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تعطي الأولوية في كافة أبعادها للقضاء على الفقر وتحسين فرص الحصول على الحماية الاجتماعية. كما تدعو كلتا الخطتين إلى القضاء على الفقر وزيادة الإنصاف في توزيع الأصول الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب إدخال تحسنات كبيرة على الخدمات الاجتماعية المقدمة لجميع الفئات الاجتماعية بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو السن أو الجغرافيا. وتتيح أوجه التآزر بين الخطتين فرصة لتنفيذهما دونما حاجة إلى إلقاء أعباء غير مبررة على عاتق صناع القرار بأطر متعددة للتنمية.

#### بدء أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات

٦٢- أثبتت الدول الأفريقية من خلال توقيعها على خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ التزامها الذي لا يتزعزع بتنفيذ ومتابعة الخطتين. وسوف يؤدي التقارب الكبير بين الخطتين على مستوى الأهداف والغايات إلى التقليل من بعض تحديات التنسيق المتصلة بتنفيذ الخطتين.

٦٣- ولم يأت التقارب بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ صدفةً بل جاء ثمرة للجهود المتأنيبة التي بذلتها الدول الأعضاء. وعلى وجه التحديد، يسرت صياغة الموقف الأفريقي الموحد دمج أولويات أفريقيا في خطة عام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى أن خطة عام ٢٠٦٣ تقوم على الموقف الأفريقي الموحد وعلى الأولويات والبرامج القائمة الأخرى في أفريقيا من قبيل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، فإن العديد من الأولويات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ تندرج كذلك في خطة عام ٢٠٣٠. وفي الواقع، ومثلما ورد أعلاه، فإن خطة عمل أديس أبابا قصد بها هي أيضاً دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

٦٤- ومع ذلك فإن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ ليستا متماثلتين، فعلى سبيل المثال، تشتمل خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الخاصة بها على العناصر التالية التي لا ترد في خطة عام ٢٠٣٠: بناء أفريقيا موحدة؛ وإنشاء مؤسسات مالية ونقدية قارية؛ وضمان تفعيل وعمل منظومة السلم والأمن الأفريقية؛ وضمان أن تكون أفريقيا شريكاً رئيسياً في الشؤون العالمية والتعايش السلمي.

٦٥- وعليه، سوف يكون التنسيق أمراً حيوياً لضمان أن تؤخذ في الاعتبار كافة أبعاد المبادرتين عند تنفيذهما ومتابعتهما، إلى جانب مجالات التقارب والقضايا التي جرى تناولها بشكل منفصل في إطار كل مبادرة رغم أهميتها بالنسبة لتنمية القارة.

### التنفيذ المتكامل والمتسق

٦٦- بالنظر إلى المستقبل، سوف توفر خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ إطاراً للتحويل الهيكلي المستدام في أفريقيا. وسوف يكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول في التنفيذ المتسق للخطين ضمن أطر التخطيط الوطنية لديها. ويقدم أساس هذا التحدي على نوعية الرسائل المصاحبة لضمان التوعية بالعلاقة بين الخطين وأوجه التآزر التي تربط بينهما وأهميتهما المتبادلة للتنمية الوطنية. فخطة عام ٢٠٣٠ هي محاولة للاستجابة للأبعاد العالمية لتحديات التنمية في أفريقيا، في حين أن خطة عام ٢٠٦٣ تشكل استجابة للبعد الإقليمي. وعليه، سوف يتطلب تنفيذ الخطين الاضطلاع بأنشطة دعوية ورفع مستوى الوعي بتفاصيل كل من الإطارين؛ وتعزيز القدرات لكي يتم دمج المبادرتين بطريقة متسقة في أطر التخطيط الوطنية؛ وإجراء البحوث من أجل دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة.

### التكامل والاتساق بين المتابعة والاستعراض

٦٧- فيما يتعلق بالمتابعة والاستعراض، سوف تتحمل الدول عبئاً كبيراً في مجال الإبلاغ إذا كان عليها إعداد تقارير بشأن مجموعة من المؤشرات الإقليمية لخطة عام ٢٠٦٣ ومجموعة أخرى من المؤشرات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن وضع إطار مشترك للإبلاغ يؤدي مهمة رصد التقدم المحرز لكل من الخطين.

٦٨- وترتبط مسألة منظومة المتابعة بمجموعة أدوات الرصد الموحدة. وتجنباً لإثقال كاهل صناعات القرار بأعباء إضافية، سيكون من الضروري وضع برامج وآليات إبلاغ مشتركة. ويقترح في خطة عام ٢٠٦٣ تنظيم منتدى أفريقي سنوي لتحقيق جملة أمور منها بناء الوعي الشامل عبر مختلف القطاعات وترسيخ فهم دور المواطنين الأفريقيين في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛ واتخاذ ما يلزم من إجراءات استناداً إلى التقارير المحلية المعدة في إطار خطة عام ٢٠٦٣؛ وتشجيع أصحاب المصلحة على التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛ والوقوف على أفضل الممارسات والجهات المتفوقة في الأداء لتسريع التنفيذ. وفي الوقت نفسه، تدعو خطة عام ٢٠٣٠ اللجان الإقليمية إلى دعم الدول الأعضاء لإنشاء منتديات مناسبة للمتابعة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، كلف وزراء المالية والتخطيط الأفريقيون المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة بمتابعة خطة عام ٢٠٣٠. وبالتالي، ثمة ضرورة لتنسيق آليات متابعة الخطين لضمان الاتساق بينهما.

## تعزيز القدرات من أجل التنفيذ الفعال

٦٩- إن التعقيد المتعلق بتنفيذ كلتا الخطتين يستوجب تعزيز الجهود من أجل تعضيد قدرات وضع السياسات في أفريقيا. ويستلزم تنفيذ وتبعية التقدم المحرز بشأن الخطط الثلاث (خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عمل أديس أبابا) المزيد من الدقة التحليلية والعلمية مقارنة بما كان عليه الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. فعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، تتضمن الخطتان عددا أكبر من الأهداف والغايات والمؤشرات. وتشتمل خطة عام ٢٠٣٠ على ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية وتتضمن خطة عام ٢٠٦٣ بدورها ٢٠ هدفاً و٣٤ مجالاً ذا أولوية و١٧٢ غاية، أما في حالة الأهداف الإنمائية للألفية فهناك ثمانية أهداف فقط و١٨ غاية مرتبطة بها. وترتكز الخطتان على الأبعاد المتكاملة الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي: البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. وسوف يتعين على واضعي السياسات بناء قدراتهم الفنية من أجل تقييم الموازنات المرتبطة بتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والحق أنه على الرغم من أهمية مسألة التنمية المستدامة في هذا السياق، فإن تحقيقها يضيف درجة أخرى من التعقيد إلى عملية تنفيذ السياسات لصناع القرار للاكتفاء بتصميم برامج تيسر النمو فحسب، بل يجب عليهم كذلك التأكد من أن النمو يستوفي شروط الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

## الطريق إلى الأمام

٧٠- لضمان اتباع نهج متكامل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، سوف يتعين على صناع القرار الأفريقيين اتخاذ القرارات التالية:

- قرار يكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاءها الأفريقيين بوضع مجموعة أهداف وغايات ومؤشرات مشتركة من شأنها أن تشكل أساساً لدمج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في أطر التخطيط الوطنية. وسوف تمثل هذه القاعدة المشتركة الأساس لمتابعة واستعراض كل من الأطر القارية والإقليمية.
- قرار يكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاءها بوضع صيغة مشتركة للإبلاغ عن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. والغرض من ذلك هو تقليل عبء الإبلاغ على الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية.
- قرار يكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاءها بتنسيق عملية الاستعراض لضمان اتساق عملية المتابعة. والمسوغ لمثل هذا القرار هو وجود آليتين متنافستين في الوقت الراهن لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، هما المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية

المستدامة ومنتدى أفريقيا السنوي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة  
عام ٢٠٦٣.

- قرار يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء الاستثمار في تعزيز  
قدرات واضعي السياسات فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة  
عام ٢٠٣٠.

### الاستنتاجات

٧١- تُوجَّع عام ٢٠١٥ باعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وكانت  
العديد من العناصر الواردة في الوثيقتين، وإن لم تكن جميعها، متسقة مع موقف مجموعة  
الـ ٧٧ والصين وهي المجموعة التي تنتمي إليها الدول الأفريقية.

٧٢- والواقع أن خطة عام ٢٠٣٠، التي تدعمها خطة عمل أديس أبابا،  
تستجيب لأولويات التنمية في أفريقيا. ويشكل الموقف الأفريقي الموحد جسراً بين الخطة  
العالمية والخطة الإقليمية وقد ساعد هذا الموقف في تطويع الخطة العالمية بحيث تتلاءم مع  
أولويات القارة. والخطتان ليستا متنافرتين بل تكمّل كل منهما الأخرى وتؤازرها. وإذا شاء  
الزعماء الأفريقيون الاستفادة الكاملة من هذا التآزر بين الخطتين، فسوف يتعين عليهم  
اعتماد نهج متكامل إزاء التنفيذ والمتابعة يستند إلى توافر قدرات معززة في مجال وضع  
السياسات وتنفيذها.

## المراجع

African Union Commission (AUC). 2015. *Agenda 2063: The Africa We Want: First Ten-year Implementation Plan 2013–2023*. Addis Ababa, Ethiopia.

ECA (United Nations Economic Commission for Africa), AUC (African Union Commission), AfDB (African Development Bank) and UNDP (United Nations Development Programme). 2015. *Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals*. Lessons learned in implementing the millennium development goals. Addis Ababa, Ethiopia.

ECA and UNEP. 2013. *Managing Africa's Natural Resource Base for Sustainable Growth and Development: Sustainable Development Report on Africa IV*. Addis Ababa, Ethiopia.

الأمم المتحدة (٢٠١٥) خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. النص النهائي للوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، إثيوبيا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، وأقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥.

\_\_\_\_\_ (ب) (٢٠١٥): تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

\_\_\_\_\_ (ج) (٢٠١٥): اعتماد اتفاق باريس. الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف، باريس ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر. تم نشره في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.